الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/51/381
19 September 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
البند ٣١ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي

تقرير الأمين العام

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	مقدمـــة	١-٢	٣
ثانيا -	المشاورات بين ممثلي الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي والتمثيل في الاجتماعات	٣-٨	٣
ثالثا -	الاجتماع العام بين منظومة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها المتخصصة	٩-١٥	٤
رابعا -	إجراءات متابعة توصيات الاجتماعات التي تعقد بين منظومة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها المتخصصة	١٦-٣٥	٨
ألف	- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	١٨-٢٠	٨
باء	- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	٢١-٢٨	٩
جيم	- منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة	٢٩	١٠
دال	- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	٣٠-٣٣	١٠
هاء	- برنامج الأمم المتحدة للبيئة	٣٤	١١
واو	- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	٣٥	١٢

* A/51/150.

96-24722 101096 151096

المحتويات (تابع)

		الفقرات	الصفحة
خامسا	- التعاون في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية	٣٦-٥٦	١٢
ألف	- وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى	٣٦-٣٨	١٢
باء	- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٣٩-٤٣	١٢
جيم	- منظمة الأمم المتحدة للطفولة	٤٤-٤٦	١٤
دال	- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	٤٧	١٥
هاء	- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	٤٨-٥٢	١٦
واو	- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	٥٣-٥٥	١٦
زاي	- وكالات متخصصة ومنظمات دولية أخرى تابعة للأمم المتحدة	٥٦	١٧

أولا - مقدمـــة

١ - أحاطت الجمعية العامة علما مع الارتياح، في قرارها ١٧/٥٠ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، بتقرير الأمين العام (A/50/573)، وطلبت الى الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي مواصلة التعاون بينهما في سعيهما المشترك إلى إيجاد حلول للمشاكل العالمية المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، ونزع السلاح، وتقرير المصير، وإنهاء الاستعمار، وحقوق الإنسان الأساسية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتعاون التقني. كذلك شجعت الجمعية الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على مواصلة توسيع نطاق تعاونها مع منظمة المؤتمر الإسلامي. ورحبت الجمعية العامة أيضا بجهود أمانتي المنظمتين من أجل تعزيز التعاون بينهما في المجال السياسي وإجراء مشاورات لتحديد آليات ذلك التعاون.

٢ - وفي القرار ذاته، أوصت الجمعية العامة بعقد اجتماع عام بين ممثلي أمانات منظومة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها المتخصصة في عام ١٩٩٦، ومرة كل سنتين بعد ذلك، من أجل تعزيز التعاون بينهما واستعراض وتقييم التقدم المحرز في هذا الصدد. وأوصت أيضا بأن تعقد من الآن فصاعدا اجتماعات تنسيقية لجهات التنسيق التابعة لمؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها المتخصصة في نفس وقت انعقاد الاجتماع العام. وطلبت الى الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين تقريرا عن حالة التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

ثانيا - المشاورات بين ممثلي الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي والتمثيل في الاجتماعات

٣ - في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، عقد وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي اجتماعهم التنسيقي السنوي بمقر الأمم المتحدة لمناقشة جدول أعمال الـــدورة الخمسين للجمعية العامة، ولا سيما البنود ذات الأهمية بالنسبة لمنظمة المؤتمر الإسلامي. واستجابة لدعوة من منظمة المؤتمر الإسلامي، حضر الاجتماع ممثل أقدم من إدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة للأمم المتحدة.

٤ - واستعرض الاجتماع التنسيقي الحالة الدولية الراهنة، مع إيلاء اهتمام خاص للحالة في الشرق الأوسط وقضية فلسطين؛ والبوسنة والهرسك؛ ونزاع جامو وكشمير؛ وأفغانستان؛ والصومال؛ والنزاع بين أرمينيا وأذربيجان؛ وآثار احتلال العراق للكويت؛ والحالة فيما يتعلق بالجماهيرية العربية الليبية وقراري مجلس الأمن ٧٣١ (١٩٩٢) و٨٨٣ (١٩٩٣)؛ وقبرص؛ وطاجيكستان.

٥ - وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، عقد الأمين العام اجتماعا بمقر الأمم المتحدة مع الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، سعادة الدكتور حامد الغابد، لاستعراض التقدم المحرز في التعاون بين المنظمتين ولمناقشة القضايا محل الاهتمام المشترك.

٦ - وعقد بعد ذلك اجتماع رفيع المستوى بين كبار موظفي أمانتي المنظمتين في ٥ تشرين الأول/أكتوبر. ورأس وفد الأمانة العامة للأمم المتحدة، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ورأس وفد الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي الأمين العام المساعد للشؤون السياسية. وبحث الجانبان القضايا محل الاهتمام المشترك، وسبل زيادة تعزيز التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي في الميدان السياسي، على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة ١٥/٤٩ المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وأعرب كلا الجانبين عن الارتياح لمستوى التعاون الممتاز بين المنظمتين واتفقا على إجراء مشاورات منتظمة بينهما بشأن القضايا محل الاهتمام المشترك.

٧ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، أجريت مشاورات منتظمة وتبودلت المعلومات بين الأمانة العامة للأمم المتحدة والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، فيما يتعلق بجهود حفظ السلام الجارية التي تبذلها المنظمتان، لا سيما في أفغانستان وطاجيكستان والصومال. كما عقدت مشاورات دورية بين رئيس بعثة الأمم المتحدة الخاصة لأفغانستان وكبار المسؤولين في منظمة المؤتمر الإسلامي، بهدف العمل على زيادة التنسيق والتعاون بين المنظمتين فيما تبذلانه من جهود من أجل إحلال السلام في أفغانستان. كذلك منحت منظمة المؤتمر الإسلامي مركز المراقب في جولة المحادثات المستمرة بين الأطراف الطاجيكستانية برعاية الأمم المتحدة. كما يجري تبادل المعلومات بصفة منتظمة فيما يتعلق بجهود المنظمتين الرامية الى إحلال السلام وتحقيق المصالحة الوطنية في الصومال.

٨ - وفي ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٦، عقد الأمين العام اجتماعا رفيع المستوى للمنظمات الإقليمية (بما فيها منظمة المؤتمر الإسلامي) التي تتعاون معها الأمم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام. وركز جدول أعمال الاجتماع على طرائق التعاون والمبادئ المنظمة للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. كما بحث الاجتماع مسألة التعاون في بناء السلام، في كل من إطاره الوقائي وإطار ما بعد الصراع، وبحث مسألة إيجاد سبل جديدة وعملية وأكثر فعالية للعمل معا. وكان الاجتماع جزءا من جهود الأمين العام المستمرة لمواصلة الحوار بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وللاتفاق على سبل ووسائل تعزيز التعاون. وقد عقد الاجتماع ضمن الإطار العام لـ "خطة للسلام" (A/47/277-S/24111 وA/50/60 وS/1995/1).

ثالثا - الاجتماع العام بين منظومة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها المتخصصة

٩ - عملا بقرار الجمعية العامة ١٧/٥٠، عقد اجتماع عام بشأن التعاون بين ممثلي أمانات منظومة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها المتخصصة، في جنيف في الفترة من ٢٦ الى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦. ووفقا للاتفاق المبرم بين الأمانات المنسقة، أقر الاجتماع بنود جدول الأعمال التالية:

١ - تنظيم الأعمال.

٢ - (أ) استعراض التعاون وتقييم التقدم المحرز في مجالات التعاون التسعة ذات الأولوية المتفق عليها بصورة مشتركة:

"١" تطوير العلم والتكنولوجيا؛

"٢" التجارة والتنمية؛

"٣" التعاون التقني فيما بين البلدان الإسلامية؛

"٤" تقديم المساعدة للاجئين؛

"٥" الأمن الغذائي والزراعة؛

"٦" التعليم ومحو الأمية؛

"٧" آليات الاستثمار والمشاريع المشتركة؛

"٨" تنمية الموارد البشرية؛

"٩" البيئة؛

(ب) استعراض التعاون القائم في المجالات الأخرى المتفق عليها على نحو مشترك؛

(ج) تحديد مجالات التعاون الجديدة الممكنة.

٣ - النظر في مقترحات تعزيز آليات التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها.

١٠ - وشارك في الاجتماع ممثلون لما يلي من إدارات الأمم المتحدة والمنظمات والوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة: إدارة الشؤون السياسية؛ وإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية؛ وإدارة شؤون الإعلام واللجنة الاقتصادية لأوروبا (ممثلة أيضا للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ وبرنامج الأغذية العالمي؛ ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ ومنظمة العمل الدولية؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)؛ والصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو).

١١ - واشترك في الاجتماع ممثلون للمنظمات والمؤسسات التالية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي: المؤسسة الإسلامية للعلم والتكنولوجيا والتنمية؛ والمركز الإسلامي لتنمية التجارة؛ ومركز البحث والتدريب في الميادين الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية للبلدان الإسلامية؛ والبنك الإسلامي للتنمية؛ والمنظمة الإسلامية للتربية والعلم والثقافة؛ والمعهد الإسلامي للتكنولوجيا؛ ومركز البحوث للتاريخ والفن والثقافة الإسلامية؛ وصندوق التضامن الإسلامي؛ وغرفة التجارة والصناعة الإسلامية.

١٢ - واستنادا الى المناقشات التي دارت في الجلسات، والتي ركزت على ورقات العمل التي أعدتها منظمات ووكالات منظومة الأمم المتحدة، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها، اتفق الاجتماع على مواصلة تعزيز التعاون في مجالات الأولوية التسعة التي سبق تحديدها، والواردة في الاتفاقات المحددة التي تم التوصل إليها بين وكالات المنظمتين في الاجتماع. (وترد هذه الاتفاقات في التقرير النهائي للاجتماع، الذي أحالته الأمانة العامة للأمم المتحدة الى جميع وكالات الأمم المتحدة وإلى الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في تموز/يوليه ١٩٩٦).

١٣ - وأقر الاجتماع التوصيات التالية التي وضعت خلال الاجتماع السابق لمراكز التنسيق بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي المعقود في جنيف في حزيران/يونيه ١٩٩٥:

(أ) ينبغي لمراكز التنسيق أن تتبادل برامج عملها ويمكنها أن يشارك بعضها بعضا في بعض أنشطتها المقررة محل الاهتمام المشترك؛

(ب) ينبغي لمراكز التنسيق أن تتفق على برامج متوسطة الأجل للتعاون (من ثلاث الى خمس سنوات)، قدر الإمكان، وتُشجع تلك المراكز على تشكيل لجان مشتركة للتخطيط والمتابعة؛

(ج) ينبغي تصور التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي والهيئات التابعة لها في سياق تحقيق التفاعل والقيمة المضافة للجهود المشتركة في الدول الأعضاء. وينبغي تحسين إجراءات البرمجة المشتركة والتقيد بالمواعيد، مع إيلاء الاعتبار اللازم لإشراك الجهات الفاعلة الأخرى، سواء كانت منظمات ثنائية أو متعددة الأطراف، حكومية أو غير حكومية. وينبغي أن تجري مشاورات بين مراكز التنسيق من كلتا المنظمتين بشأن العناصر البرنامجية التي تمت الموافقة عليها بوصفها أولويات من قبل مجالس الإدارة والتي لديها موارد مخصصة لها في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. وبالنسبة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ وما بعدها، ينبغي الاضطلاع بمشاورات عند الإعداد للميزانية البرنامجية؛

(د) ينبغي لمراكز التنسيق أن تضفي الطابع الرسمي على علاقاتها من خلال التوقيع على مذكرات تفاهم؛

(هـ) ينبغي لمراكز التنسيق أن تضمن برامج عملها الأنشطة والمشاريع والبرامج التي تم التوصل الى اتفاق بشأن تنفيذها على نحو مشترك. وينبغي أيضا لوكالات الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي أن تضمن تخصيص موارد مناسبة بالقدر الممكن في الميزانية لبرامج العمل هذه؛

(و) ينبغي تعيين مراكز اتصال محددة في كل من المؤسسات المشاركة التابعة للأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وينبغي تشجيع مراكز الاتصال هذه على أن تحقق على الأقل نشاطا مشتركا واحدا بين مؤسساتها المعنية خلال العام المتخلل لاجتماعات التعاون؛

(ز) ينبغي إنشاء لجنة رفيعة المستوى صغيرة مكونة من اثنين من الموظفين الأقدم من كل من الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي للإشراف على أعمال التعاون بين مؤسسات الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي وتسهيل أعمالها من خلال توفير الدعم الضروري، فضلا عن إزالة العقبات التي تعترض تحقيق أنشطتها المشتركة؛

(ح) ينبغي للأنشطة والمشاريع المشتركة أن تمول، جزئيا، قدر الإمكان، من قبل مراكز التنسيق و/أو الوكالات المعنية. كما يمكن القيام، على نحو مشترك، بتحديد مصادر تمويل إضافية. وفي هذا الصدد، ينبغي أيضا أن يتم في الاجتماع العام المقبل وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية الأساسية لتمويل المشاريع والبرامج المتفق عليها على نحو مشترك وذلك لتشغيل آليات تمويل المشاريع؛

(ط) ونظرا لما لمسألة تمويل أنشطة التعاون التقني التي تدعمها منظمة المؤتمر الإسلامي والهيئات التابعة لها من أهمية حاسمة، وبخاصة بالنظر الى تناقص الموارد الدولية اللازمة للمساعدة الإنمائية الرسمية، فإنه ينبغي أن يشترك مصرف التنمية الإسلامي، وغيره من مؤسسات التمويل في العالم الإسلامي، في المشاورات الدورية التي تجري بين منظمة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

١٤ - وأعرب الاجتماع عن التقدير للورقات الموحدة المقدمة من الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي والتي تستعرض سبل ووسائل تعزيز آليات التعاون الحالية بين المنظمتين. وفي هذا الخصوص، أقر الاجتماع المقترحات المحددة المقدمة في الورقات الموحدة، وكذلك خلال المداولات التي جرت في الاجتماع العام، كما ينعكس ذلك في الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين المؤسسات المناظرة في كل من الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي كلا في ميدان اهتمامها. وحث الاجتماع على أن تقوم بأعمال المتابعة اللازمة الآليات المنشأة لهذا الغرض.

١٥ - وخلال الاجتماع العام الذي عقد في جنيف، ووفقا للفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ١٧/٥٠، والقرار رقم 2/23/ORG الذي اتخذه المؤتمر الثالث والعشرون لوزراء خارجية الدول الإسلامية (انظر A/50/953-S/1996/344، المرفق الثالث)، استعرض كبار موظفي إدارة الشؤون السياسية في كل من الأمانة العامة للأمم المتحدة والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي المقترحات المقدمة من تلك الأمانتين العامتين لتعزيز التعاون في المجال السياسي. وحدد الجانبان عددا من طرائق تعزيز تبادل المعلومات بين المنظمتين والمشاورات والتنسيق بينهما واتفقا على تطبيق هذه الطرائق على مجالات الاهتمام المشترك. كما ناقش كلا الجانبين قضايا محددة محل الاهتمام والعناية المشتركين. واتفقا على إجراء مزيد من المشاورات الرفيعة المستوى بشأن الطرائق المحددة وذلك بين ممثلي الأمانتين العامتين خلال الدورات السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

رابعا - إجراءات متابعـــة توصيات الاجتماعات التي تعقـــد بين منظومة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمـر الإسلامي ومؤسساتها المتخصصة

١٦ - حددت الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي المجالات ذات الأولوية للتعاون فيما بينهما وعينتا منظمات ووكالات في كلا الجانبين للعمل كمراكز تنسيق لإجراءات المتابعة التي سيلزم اتخاذها لتنفيذ التوصيات التي تعتمدها الاجتماعات المشتركة لكلتا المنظمتين. وفيما يلي منظمات ووكالات منظومة الأمم المتحدة التي تعمل كمراكز تنسيق لمجالات العمل ذات الأولوية:

المنظمة/الوكالة	المجـــال
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	تطوير العلم والتكنولوجيا
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	التعاون التقني فيما بين البلدان الإسلامية
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	تقديم المساعدة للاجئين
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة	الأمن الغذائي والزراعة
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	التعليم ومحو الأمية
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	آليات الاستثمار والمشاريع المشتركة
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	تنمية الموارد البشرية
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	البيئة

١٧ - ويرد فيما يلي موجز للتقارير الواردة من منظمات ووكالات الأمم المتحدة التي تعمل كمراكز تنسيق للمجالات ذات الأولوية خلال الفترة قيد الاستعراض.

ألف - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

١٨ - يتعاون مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في الوقت الحاضر، مع منظمة المؤتمر الإسلامي في إجراء دراسات مشتركة مخصصة الغرض. ومثال ذلك الدراسة المشتركة الأخيرة عن التدفقات التجارية وفرص النقل البحري فيما بين البلدان الإسلامية. ومن المقترح تنفيذ ذلك الشكل من أشكال التعاون على أساس منتظم.

١٩ - وقد أنشأ الأونكتاد ومنظمة المؤتمر الإسلامي في الآونة الأخيرة تبادلا منتظما للمعلومات عن أنشطة كل منهما الجارية والمعتزمة في ميدان العلم والتكنولوجيا. وازداد تعزيز هذا التعاون عقب اجتماع مراكز تنسيق الوكالات الرائدة في منظومة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها المتخصصة، الذي عقد في جنيف في الفترة من ١٩ الى ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٥. واتفق في ذلك الاجتماع على أن يقوم

الأونكتاد والمؤسسة الإسلامية للعلم والتكنولوجيا والتنمية بمشاورة أحدهما الآخر بشأن عدد من أفكار المشاريع المقترحة للبلدان الأعضاء وبشأن الإسهام الذي ستقدمه كل منهما في هذا الصدد.

٢٠ - وتجري في الوقت الحاضر مشاورات بين الأونكتاد والبنك الإسلامي للتنمية بشأن برنامج للأنشطة عن مختلف جوانب المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لجولة أوروغواي، بما في ذلك الانضمام الى منظمة التجارة العالمية مما يمكن أن يكون محل اهتمام لعدد من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في غرب أفريقيا ووسط آسيا. وسيمول البرنامج من البنك الإسلامي للتنمية وسينفذ بتعاون وثيق مع الأونكتاد/منظمة التجارة العالمية. كما يبحث الأونكتاد والبنك الإسلامي للتنمية إمكانية تنفيذ أنشطة أخرى للمساعدة التقنية لصالح البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية. كذلك يتعاون الأونكتاد والمركز الإسلامي لتنمية التجارة بخصوص القضايا الأخرى المعروضة على جولة أوروغواي بما يعود بالمنفعة على البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

باء - مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٢١ - في ٥ تموز/يوليه ١٩٨٨، وقّعت منظمة المؤتمر الإسلامي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اتفاق تعاون، يقضي بزيادة التنسيق بشأن المسائل الإنسانية. ويشمل التعاون إجراء مشاورات منتظمة بشأن المواضيع ذات الاهتمام المشترك وتبادل المعلومات والوثائق عن سياسات وأنشطة الوكالتين ويمكن لمنظمة المؤتمر الاسلامي في إطار هذا التعاون أن تشترك بصفة مراقب في اجتماعات اللجنة التنفيذية للمفوضية، وأن تشترك المفوضية بصفة مراقب في مؤتمرات المنظمة وأنشطتها الأخرى.

٢٢ - وفي إطار اتفاق التعاون هذا واصلت المفوضية والمنظمة توسيع نطاق تعاونهما في المجالات ذات الأولوية المتصلة باللاجئين والمشاكل الإنسانية العالمية محل الاهتمام المشترك. وعقدت اجتماعات منتظمة بين ممثلي المنظمتين، في كل من جنيف وجدة بالمملكة العربية السعودية.

٢٣ - وزاد توسيع نطاق عمليات التبادل بين المنظمة والمفوضية في إطار اجتماع مراكز التنسيق بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في جنيف في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩. وأعربت المنظمة عن دعمها لأنشطة الحماية وتقديم المساعدة التي تقوم بها المفوضية في البلدان المعنية. وأبدت منظمة المؤتمر الإسلامي عندئذ استعدادها لمساعدة المفوضية في تعزيز تعاونها مع الدول الأعضاء فيها. وقد عقدت المفوضية والمنظمة منذ ذلك الحين عددا من الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية في هذا الشأن.

٢٤ - وقد كانت مشاركة المفوضة السامية في الدورة الاستثنائية السادسة للمؤتمر الإسلامي بشأن البوسنة والهرسك وزيارتها اللاحقة لمقر منظمة المؤتمر الإسلامي في جدة، بمثابة خطوة الى الأمام في سعي المنظمتين المشترك لإيجاد حلول إنسانية لحالة اللاجئين المتزايدة التعقد في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. ومن الجدير بالملاحظة أن المنظمة تتخذ بصورة منتظمة، بمناسبة هذه الاجتماعات، قرارات من أجل تعزيز تعاونها مع المفوضية. وتكفل الاجتماعات المشتركة والمشاورات متابعة هذه القرارات.

٢٥ - وقد كانت مشاركة المفوضية في المؤتمر الثالث والعشرين لوزراء خارجية الدول الإسلامية، الذي عقد في كوناكري، في الفترة من ٩ الى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، بمثابة خطوة أخرى الى الأمام في سعي المنظمتين المشترك للتوصل الى حلول إنسانية واستجابات كافية لمحنة المجموعات المختلفة من اللاجئين في الدول الأعضاء في المنظمة.

٢٦ - وفيما يتعلق بتعاون مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع المؤسسات المتخصصة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، تجدر ملاحظة أنه قد اتخذ عدد من الخطوات الملموسة لتنفيذ شروط الاتفاق الخاص الموقع في أيار/مايو ١٩٩١ بين المفوضية والمنظمة الإسلامية للتربية والعلم والثقافة. وينص هذا الاتفاق على تعاون عام دائم يتضمن تبادل الخبرة وعقد اجتماعات منتظمة للجنة مشتركة وتحقيق استفادة متبادلة فيما يتعلق بخدمات الموظفين.

٢٧ - وقد أحرز تقدم مماثل في تعاون المفوضية مع البنك الإسلامي للتنمية من خلال توقيع اتفاق للتعاون في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. والهدف الرئيسي من هذا الاتفاق هو تعزيز التعاون بين المنظمتين في ميدان تقديم المساعدة الإنسانية الى اللاجئين والعائدين. ويجري الطرفان مشاورات لتحديد المشاريع والخطط الرامية الى مساعدة اللاجئين والعائدين، مع التركيز على الاحتياجات الأساسية مثل الاستيطان والتدريب والتعليم والصحة والتنمية.

٢٨ - وفي ميدان تعزيز قانون اللاجئين ونشره، تبحث مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة المؤتمر الإسلامي تهيئة مزيد من الفرص لتنظيم حلقات دراسية ومؤتمرات مشتركة عن قوانين اللجوء واللاجئين في البلدان الإسلامية المختلفة.

جيم - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

٢٩ - عقدت مباحثات في نيسان/أبريل ١٩٩٦ بين مدير مركز الاستثمار التابع لمنظمة الأغذية والزراعة والبنك الإسلامي للتنمية وذلك للتعاون في إعداد مشاريع استثمارية. وخلال الفترة من نيسان/أبريل ١٩٩٥ إلى أيار/مايو ١٩٩٦، أتمت منظمة الأغذية والزراعة إعداد ١٤ مشروعا استثماريا إضافيا في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي كيما تنظر فيها بعد ذلك مؤسسات التمويل؛ وتقدر الاحتياجات الاستثمارية اللازمة لهذه المشاريع بمبلغ ٧٦٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وكثير من هذه المشاريع يهدف الى تحسين إدارة الري والصرف واستخدام المياه، وزيادة الانتاج الزراعي وتنمية الماشية ومصائد الأسماك وتوحيد نظام حماية المحاصيل.

دال - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

٣٠ - تواصل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) التعاون مع منظمة المؤتمر الإسلامي، وذلك من خلال الوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وهي المنظمة الإسلامية للتربية والعلم والثقافة ومركز البحوث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية.

٣١ - أما فيما يتعلق بتعاون اليونسكو مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلم والثقافة، فقد عقد الاجتماع المشترك الرابع بين المؤسستين بمقر اليونسكو يومي ٢٠ و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، بغية استعراض التعاون بين المؤسستين ووضع عدد من الأنشطة المشتركة من أجل تمويلها وتنفيذها على نحو مشترك خلال فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، في ميدان التربية والعلم والثقافة والاتصال. وفي هذا الشأن، تم التوقيع على اتفاق تعاون في ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٦.

٣٢ - وفضلا عن ذلك، وبصدد تقوية روابط التعاون بين المكاتب الاقليمية للمنظمة الإسلامية للتربية والعلم والثقافة واليونسكو، عقد اجتماعان تنسيقيان في ١١ و ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٦، بمقر مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية في عمان وفي بيروت، للنظر في الأنشطة التعاونية التي ستضطلع بها اليونسكو والمنظمة الإسلامية للتربية والعلم والثقافة في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، لا سيما في ميدان التربية. وجاء ذلك في إطار بروتوكول التعاون الذي أبرم بين المنظمتين في اجتماع اللجنة المشتركة الرابعة وفي إطار برامج عمل كلتا المنظمتين في المنطقة العربية.

٣٣ - أما فيما يتعلق بالتعاون مع مركز البحوث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، فقد نظم المهرجان الدولي الأول لأعمال الحرفيين تنظيما مشتركا في إسلام أباد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وتضمن تنظيم حلقة دراسية دولية عن الإبداع وعقد اجتماع خبراء من اليونسكو لاستعراض عقد تنمية الحرف. واتفقت كلتا المنظمتين على زيادة تعزيز تعاونهما بما يتفق مع أنشطتهما المشتركة المزمعة أصلا، وهي: أعمال اليونسكو بشأن مختلف جوانب الثقافة الإسلامية؛ وأنشطة "خطة شبه الجزيرة العربية"؛ والأنشطة المنفذة في إطار العقد العالمي للتنمية الثقافية، بما في ذلك إقامة متحف الرباط للحرف والفنون الإسلامية؛ والتنمية الثقافية في الجمهوريات الجديدة في وسط آسيا والقوقاز؛ وإعادة بناء التراث الثقافي للبوسنة والهرسك، وتنظيم حلقات عمل دولية لتنمية الفنون. وقد وقّعت مذكرة تفاهم بين المؤسستين في ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦ بهدف تسهيل التنسيق والتنفيذ المشترك للمشاريع.

هاء - برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٣٤ - في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة المساعدة في إعداد مشروع خطة عمل متوسطة الأجل مشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي كيما تستعرضها الوكالات ذات الصلة. واشترك برنامج الأمم المتحدة للبيئة في رعاية حلقة دراسية بشأن المكافحة المتكاملة للآفات، وحماية المحاصيل وتحسين البذور في شمال وغرب أفريقيا وحلقة العمل بشأن نقل المعرفة الفنية فيما يتعلق بمصرف غرامين في باماكو في نيسان/أبريل ١٩٩٦. كما يشترك برنامج الأمم المتحدة للبيئة في رعاية عقد مشاورة دون إقليمية لمنطقة غرب آسيا مع البنك الإسلامي للتنمية في أبي ظبي في حزيران/يونيه ١٩٩٦.

واو - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

٣٥ - وقّع اتفاق علاقات بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والمنظمة الإسلامية للتربية والعلم والثقافة في ١٦ أيار/مايو ١٩٩٦. وسيسهل هذا الاتفاق التعاون بين المنظمتين في الميادين التسعة التالية: التعليم التقني والمهني؛ وإدماج المرأة في الأنشطة الإنمائية؛ وتشجيع الفنون والحرف التقليدية؛ وتدريب الأيدي العاملة على إصلاح وصيانة معدات المختبرات؛ وتعزيز البحث التطبيقي، بما في ذلك تعزيز الروابط بين الجامعات/مؤسسات البحث وقطاعات الإنتاج؛ وحماية البيئة؛ بما في ذلك الحد من التلوث الصناعي، وإعادة تدوير الفضلات؛ وبناء القدرات من أجل التنمية المستدامة؛ والطاقة، بما في ذلك مصادر الطاقة المتجددة غير الملوثة وكفاءة استخدام الطاقة؛ وتبادل المعلومات وقواعد البيانات. وقدمت المنظمة الإسلامية للتربية والعلم والثقافة عددا من مقترحات التعاون المحددة وتقوم اليونيدو بالنظر فيها حاليا.

خامسا - التعاون في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية

ألف - وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

٣٦ - تحتفظ وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بعلاقة عمل تعاونية مع منظمة المؤتمر الإسلامي منذ عام ١٩٨٧. وتفيد الوكالة من الدعم المستمر المقدم من منظمة المؤتمر الإسلامي لجهودها في تقديم الخدمات الأساسية والمعونة الإنسانية للاجئين الفلسطينيين، وتقوم بإطلاع الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بانتظام بأنشطة وبرامج الأونروا.

٣٧ - ويجتمع موظفو الوكالة على اختلاف مستوياتهم بصفة دورية مع موظفي الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في جدة. وفي الفترة من ٦ إلى ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، حضر المفوض العام للأونروا الاجتماع الثاني لفريق الشخصيات البارزة الذي عقدته المنظمة في جدة، بصفته رئيسا للجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية. والوكالة أيضا على اتصال بالبنك الإسلامي للتنمية، الذي هو أحد الأجهزة الفرعية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

٣٨ - وتتطلع الأونروا إلى تنمية علاقتها مع منظمة المؤتمر الإسلامي، وفي هذا الصدد، تلاحظ الوكالة الاهتمام الذي تبديه منظمة المؤتمر الإسلامي بقضية اللاجئين بوجه عام واللاجئين الفلسطينيين بوجه خاص، وكذلك إدراج مسألة تنمية الموارد البشرية بوصفها مجالا جديدا للتعاون في خطة العمل المستكملة التي أقرتها اللجنة الدائمة للتعاون التجاري والاقتصادي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

باء - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٣٩ - وقعت مذكرة تعاون واتصال بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة المؤتمر الإسلامي في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١. وأرست هذه المذكرة مبادئ توجيهية للتعاون بين المنظمتين من أجل تشجيع

وتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، مع التركيز بوجه خاص على البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. ويُتوخى في هذا الصدد إنشاء آلية استشارية مشتركة لغرض تبادل المساعدات الملائمة.

٤٠ - وفي هذا الشأن، جرت في نهاية عام ١٩٩٤، في نيويورك، مشاورات مباشرة على مستوى كبار الموظفين بين الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز البحث والتدريب في الميادين الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية للبلدان الإسلامية، واجتمع خلالها المدير العام للمركز مع مدير الوحدة الخاصة. وخلال هذه المشاورات، رئي أن من الممكن تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان الإسلامية على أكمل وجه بتقديم الدعم لبناء القدرات ضمن هياكل التنسيق وآليات مراكز التنسيق للتعاون التقني فيما بين البلدان في الحكومات الأعضاء. وكخطوة فورية، اتفق على إيلاء الاهتمام، على سبيل الأولوية، لمسألة تعزيز قدرات مراكز الاتصال الوطنية. وبهذا الخصوص، عقدت الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية اجتماعا لمراكز التنسيق للمنطقة الأفريقية في نيسان/أبريل ١٩٩٥ في أكرا، واشتركت في هذا الاجتماع الدول الأفريقية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. أما بالنسبة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، فمن المرتقب عقد اجتماع إقليمي في الربع الأخير من عام ١٩٩٦، ويتوخى عقد اجتماع للمنطقة العربية بعد ذلك بفترة وجيزة. وستدعى منظمة المؤتمر الإسلامي للقيام بدور نشط، لا سيما في إتاحة من يمكن إتاحتهم من الخبراء الاستشاريين ليقوموا باستعراض وبحث الجوانب المختلفة للتعزيز المشترك للتعاون التقني في المجالات محل الاهتمام بالنسبة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

٤١ - ويعد تبادل المعلومات والبيانات المتصلة بنشر التعاون التقني فيما بين البلدان النامية موضوعا هاما آخر من مواضيع البحث بين منظمة المؤتمر الإسلامي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد استعرضت المعلومات المقدمة من نظام الإحالة إلى مصادر المعلومات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن القدرات المتاحة في الجنوب استعراضا مستفيضا. وزود مركز البحث والتدريب في الميادين الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية للبلدان الإسلامية بمجموعة من قريصات قواعد بيانات نظام الإحالة إلى مصادر المعلومات التي توزع على نطاق العالم واتفق على أن يتم تدفق المعلومات عن قدرات التعاون التقني الموجودة في البلدان النامية بصفة منتظمة. ومنذ ذلك الحين، ونظام الإحالة إلى مصادر المعلومات موصول بالشبكة الدولية "انترنت" كجزء من القدرة المتعددة الأبعاد لنظام الإحالة إلى مصادر المعلومات، والمقرر أيضا أن تضم قائمة بالخبراء/الخبراء الاستشاريين المتوافرين في البلدان النامية إلى جانب 'كتالوغ' بشأن "أفضل الممارسات" في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان على مستوى العالم. وستفيد البلدان الأعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي من هذه السمة الجديدة.

٤٢ - وكجزء من تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان الإسلامية، تقوم منظمة المؤتمر الإسلامي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي باستعراض مختلف حلقات العمل والحلقات الدراسية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي تدعمها الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وبخاصة تلك الحلقات التي عقدت في مناطق البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وكان من بين حلقات العمل هذه حلقتا العمل الإقليميتان المعنيتان بشبكات الإتصال والمعلومات اللتين عقدت إحداهما في القاهرة، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، والأخرى في مدينة تونس، في حزيران/يونيه ١٩٩٥. وقد أثبتت حلقتا العمل هاتان اللتان استهدفتا إنشاء "شبكة عامة عربية إقليمية للمعلومات" نجاحا كبيرا في إتاحة منتدى فعال لتقاسم

وتبادل الخبرة التقنية للـ ١٦ بلدا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في المنطقة العربية. وقد كانت المشاركة النشطة من جانب المؤتمر الإسلامي للتنمية ذات أهمية خاصة لهذه الشبكة من حيث استكشاف إمكانات الاستثمار المحتملة التي تنطوي عليها عملية بناء وتوسيع هذه البنية الأساسية للاتصالات والمعلومات فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في المنطقة العربية. كذلك جرى تبادل المعلومات بين مركز البحث والتدريب في الميادين الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية للبلدان الإسلامية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصدد الاجتماع الإقليمي لمراكز التنسيق في مجال الزراعة الذي نظمته منظمة المؤتمر الإسلامي في بوركينا فاصو في آذار/مارس ١٩٩٦. وقد أسهمت جميع أنشطة التعاون هذه إسهاما إيجابيا في تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان الإسلامية وفيما بين البلدان النامية.

٤٣ - وثمة تعاون نشط في الوقت الحاضر بين مركز البحث والتدريب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تنظيم حلقة عمل عن المعمرات الصناعية لصالح مجموعة مختارة من البلدان النامية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

جيم - منظمة الأمم المتحدة للطفولة

٤٤ - بدأ التعاون بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة المؤتمر الإسلامي منذ أكثر من ٢٠ عاما بتركيز مبدئي على تبادل المعلومات. ووقعت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢، مذكرة تعاون، تحدد طرائق التشاور وتبادل المعلومات والعمل المشترك والتمثيل والاتصال المتبادلين. ويجري منذ ذلك الحين توسيع نطاق التعاون بإطراد من أجل تلبية احتياجات الأطفال والنساء.

٤٥ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩٤، عقدت الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، بمساعدة تقنية ومالية من اليونيسيف، ندوة عن حقوق الطفل ورعايته في الإسلام، وبعد تحليل الصلة بين تعاليم الإسلام وإعمال حقوق الطفل، أصدرت الندوة إعلانا بأن اتفاقية حقوق الطفل لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية، وأعيد التأكيد مرة أخرى على التزامات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إزاء "أهداف العقد" بالنسبة للأطفال وإزاء الاتفاقية وذلك في الاجتماعات الرفيعة المستوى اللاحقة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، بما فيها مؤتمر القمة السابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي المعقود في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، والدورة الثالثة والعشرون لوزراء خارجية دول المنظمة المعقودة في عام ١٩٩٥.

٤٦ - ويواجه التعاون بين منظمة المؤتمر الإسلامي واليونيسيف الآن تحديا مزدوجا يتمثل فيما يلي: أولا، العمل مع البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من أجل تصديق جميع البلدان على اتفاقية حقوق الطفل، وثانيا، تشجيع اتخاذ تدابير لتنفيذ الاتفاقية في البلدان التي صدقت عليها. وهذان التحديان يستلزمان تقاسم المعلومات والموارد التقنية والتجارب الناجحة، فضلا عن تنفيذ القوانين الصادرة من أجل تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل.

دال - اللجنة الاقتصادية لأفريقيـــا

٤٧ - تحتفظ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، منذ عام ١٩٨٩، بعلاقات تعاون مع منظمة المؤتمر الإسلامي وكذلك مع مؤسساتها المتخصصة. وفي إطار قرار الجمعية العامة ١٧/٥٠، اضطلعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أو تعتزم الاضطلاع، بالأنشطة التالية:

(أ) الصناعة - في عام ١٩٩٥، عقدت ثلاث حلقات عمل بشأن تحسين نوعية الجلود والمنتجات الجلدية في أفريقيا، نظمت ومولت بالاشتراك مع البنك الإسلامي للتنمية، وذلك في طنجة والدار البيضاء، بالمغرب، وفي الخرطوم على التوالي. ونظمت حلقة عمل أخرى بشأن نظام الإدارة لمباشرات الأعمال الحرة في الصناعات الصغيرة النطاق وذلك في داكار في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٦؛

(ب) النقـــل - عقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مناقشات مع البنك الإسلامي للتنمية في أيار/مايو ١٩٩٣ في إطار تنفيذ العقد الثاني للنقل والاتصالات في أفريقيا (١٩٩١-٢٠٠٠) وقدمت مشاريع في ثلاثة مجالات هي: '١' الحلقات المفقودة في الطريق الرئيسي العابر لأفريقيا؛ '٢' التكامل الإقليمي وإزالة الحواجز غير المادية، والتعاون في مجال النقل البحري والنقل الجوي؛ '٣' مشاريع البلدان غير الساحلية ولا سيما الموانئ الجافة. وقد أعدت وثيقة معنونة "مشاريع الأونكتاد الثاني للدول الأفريقية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي" (UNTACDA/93/11) وقدمت إلى البنك الإسلامي للتنمية للنظر فيها. ورغم أن مقترحات المشاريع هذه لم تترجم بعد إلى أنشطة تعاونية ملموسة فإن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ترى أن المجالات المشار إليها ذات أهمية. كذلك يجري إعداد طلب مشترك من جانب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من أجل تمويل بعض الأنشطة فيما يتعلق بتنظيم المؤتمر الأفريقي الثالث للسلامة على الطرق، الذي سيعقد في بريتوريا، جنوب افريقيا، في نيسان/أبريل ١٩٩٧، كيما تنظر فيه منظمة المؤتمر الإسلامي؛

(ج) نظام المعلومات الإنمائية للبلدان الأفريقية - للنظام ترتيبات تعاونية في مجال نشر المعلومات مع عدد من مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي من بينها ما يلي: المنظمة الإسلامية للتربية والعلم والثقافة التي هي مركز مشارك في شبكة النظام، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والمعهد الإسلامي للبحث والتدريب، والبنك الإسلامي للتنمية، الذي يتبادل معه نظام المعلومات الإنمائية المعلومات والبيانات من خلال الشبكة الإسلامية للمعلومات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي. كما قدم نظام المعلومات الإنمائية للبلدان الأفريقية، بناء على طلب البنك الإسلامي للتنمية، مقترح مشروع لجمع المعلومات وتبادلها فيما بين الدول الأفريقية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، ومازال ينتظر اتخاذ إجراءات في هذا الصدد؛

(د) العلم والتكنولوجيا - اشتركت المؤسسة الإسلامية للعلم والتكنولوجيا والتنمية مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في رعاية مؤتمر دون إقليمي لغرب أفريقيا معني بالعلم والتكنولوجيا عقد في ياموسوكرو، بساحل العاج، في الفترة من ٨ إلى ١١ أيار/مايو ١٩٩٦.

هاء - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٤٨ - نفذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا خلال عام ١٩٩٥، في مجال تنمية المياه وإدارتها، وبدعم من منظمة المؤتمر الإسلامي، مشروعا إقليميا بشأن "تقييم موارد المياه في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا"، باستخدام تقنيات الاستشعار عن بُعد. ونُفذ المشروع بالتعاون مع المركز الجغرافي الملكي الأردني وموله برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الإسلامي للتنمية. وشملت النتائج التي حققها المشروع وضع خرائط إقليمية هيدرولوجية/هيدروجيولوجية (مقياس الرسم: ١: ٠٠٠ ٥٠٠ ٢) ووضع خيارات لتنمية وإدارة موارد المياه الرئيسية مع التركيز على موارد المياه المشتركة.

٤٩ - وفي مجال الصناعة، اشترك في رعاية مشروع إقليمي بشأن الهياكل الأساسية الهندسية كل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبنك الإسلامي للتنمية ومجلس التعاون لدول الخليج العربي. وأكملت المرحلة الثانية للمشروع في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وشملت إعداد ست دراسات جدوى لصناعات مختارة. ومن المقرر اكمال المرحلة النهائية خلال عام ١٩٩٦.

٥٠ - وفي مجال التكنولوجيا، نُظمت حلقة عمل في عمان في عام ١٩٩٥، كنشاط مشترك بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومنظمة المؤتمر الإسلامي، بالتعاون مع غرفة الصناعة في عمان ومصرف الاستثمار الصناعي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واليونيدو. ووفرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الدعم فضلا عن المساعدة الفنية لحلقة العمل.

٥١ - وفي مجال الزراعة، نظمت في تركيا حلقة عمل عنوانها "تخطيط المشاريع والاعتبارات البيئية" في الفترة من ١٨ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومركز البحث والتدريب في الميادين الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية للبلدان الإسلامية.

٥٢ - وفي مجال التجارة الدولية، تضطلع منظمة المؤتمر الإسلامي حاليا بمشروعين هامين. يشمل أحدهما إنشاء قاعدة بيانات بشأن التجارة فيما بين بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي ويتصل الآخر بتمويل الصادرات داخل بلدان المنظمة. وستساعد الخبرة المكتسبة من هذه العملية في نهاية الأمر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية على تطوير قاعدة بيانات التجارة الخاصة بها.

واو - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

٥٣ - واصل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية التعاون الوثيق مع منظمة المؤتمر الإسلامي في المجالات ذات الأولوية وهي مجالات الأغذية والأمن والتنمية الزراعية والريفية وتمويل المشاريع المشتركة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصل كل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الإسلامي للتنمية توسيع نطاق التعاون فيما بينهما. وعُقدت اجتماعات منتظمة بين ممثلي المؤسستين في كل من روما وجدة. وفضلا عن ذلك، قام رئيس البنك الإسلامي للتنمية، يرافقه وفد رفيع المستوى، في ١٧ نيسان/ابريل ١٩٩٦ بزيارة

مقر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وعقد مباحثات مثمرة مع إدارة الصندوق بشأن طرق ووسائل تعزيز التعاون، ولا سيما من خلال زيادة التمويل المشترك للمشاريع في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وشرق أوروبا ووسط آسيا.

٥٤ - وفي ٣ تموز/يوليه ١٩٩٥، وقع كل من الصندوق الدولي للتنمية الزارعية والمنظمة الإسلامية للتربية والعلم والثقافة إتفاق تعاون للمساعدة في تحقيق أهداف الزراعة والتنمية الريفية في البلدان الأعضاء في كلتا المنظمتين. وستقوم المنظمتان، في إطار هذا الاتفاق، بتنظيم ورعاية حلقة دراسية بشأن إدارة الموارد المائية. ومن المتوقع عقد هذه الحلقة في باماكو، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

٥٥ - واشترك الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلم والثقافة في تنظيم حلقة عمل إقليمية لتحديد وتعزيز قدرات مراكز التنسيق للتعاون التقني في مجال التنمية الزراعية والريفية في البلدان الأفريقية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وعُقدت حلقة العمل هذه في أواغادوغو، في الفترة من ٩ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

زاي - وكالات متخصصة ومنظمات دولية أخرى تابعة للأمم المتحدة

٥٦ - قام برنامج الأغذية العالمي ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الطيران المدني الدولي والمنظمة البحرية الدولية ومنظمة التجارة العالمية بموافاة الأمانة العامة للأمم المتحدة بمعلومات عن برامجها وأنشطتها في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على مدار السنة.

- - - - -